

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur  
**EMIN SCHEMEIL**  
Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal  
**ABONNEMENT**  
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 8

# الحقوق

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

**الحقوق**  
حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسها « امين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشاً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

الدعوى فصول التقض لا يمكن ان يكون  
مرة ثانية الا في موضوع الدعوى ومن ثم ان  
الاحكام القابلة للتقض هي الصادرة في موضوع  
التهمة . وقد تأيد هذا المبدأ بمجمل احكام  
خلاف هذا

ان محكمة التقض والارام المشكلة تحت  
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور  
حضرات مسيو دو هلس و حامد محمود بك  
ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد  
صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية  
ومحمد علي سعودي اقدي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من عقل بك غيث عمدة  
التخاس عمره ٤٧ سنة ومعين للمحاماة عنه  
خليل بك ابراهيم

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٣١٧ المقيدة  
بالجدول العمومي نمرة ٦٤٦ سنة ٩٩

## وقائع الدعوى

النيابة العمومية كانت اتهمت كلا من محمد  
حسين العوضي ورفقاء بسرقة ملابس واسلحة  
نارية من عبد المعطي يوسف ومن معه بطريق  
الاكراه ليلاً ونشأ عنه جرح بعض المجني عليهم  
ليلة ٢٦ ديسمبر سنة ٩٧ باراضي ناحية دويده

في المادة ١٧٦ جنابات بنص صريح من انه يحق  
للمتهمين في مواد الجنج رفع الاستئناف عن  
الحكم ضدهم ولم يجوز ذلك للمتهم بجناية؛ لانه  
لا موجب بمنح متهماً بمجنحة ضماناً أكثر من  
متهم بجناية

٣ - يوجد فرق عظيم بين الاستئناف الذي هو  
طريق الطعن الاعتيادي وبين التقض وهو الطريق  
الاستثنائي والنهائي القاصر على أحوال معينة  
بوجه الدقة في القانون فيبين ان طريق الاستئناف  
هو للمتهمين وطريق التقض هو للمحكوم عليهم  
ويزداد الموضوع وضوحاً من نص المادة ٢٢٠  
جنابات التي عدت أحوال التقض فان الحائذين  
الاولى والثانية يتعلقان باحكام الموضوع لان  
بيان الواقعة ووجود وجهتهم لبطلان الاجراءات  
او الحكم لا يمكن الاحتجاج بهما الا بعد الحكم  
في الموضوع كما يظهر من المادة ٢٢٢ جنابات .  
اما الحالة الثالثة من احوال التقض وهي المختصة  
بتقض الاحكام بالنظر لبطلانها او بطلان اجرائاتها  
فلو كان المقصود منها غير الاحكام التي تصدر  
في موضوع التهمة فلماذا اوجب المقتن ان تحال  
القضية على محكمة خلاف التي حكمت على ان  
المحكمة الاولى لا يوجد اقل مانع يمنحها من  
الحكم اذا كانت لم تحكم في الموضوع وأعطت رأيها  
فيه . ثم جاء في المادة ٢٢٢ انه اذا قبل الطعن  
مرة ثانية امام محكمة التقض فهي تحكم في اصل

## القسم القضائي

٢٣

تقض و ابرام - ١٣ يناير سنة ٩٠٠

عقل بك غيث - ضد - النيابة

بالاحكام القابلة للتقض المواد - ٢٢٠ و ٢٢١

و ٢٢٢ جنابات

١ - ان القانون اجاز الطعن بطريق التقض  
كطريق استثنائي للملافة اجراءات البطلان التي  
لولا وجود التقض لاصبحت مقررة قراراً نهائياً  
فحدث عنها الضرر وهذا لا يظهر الا في الحكم  
الذي يصدر في اصل الدعوى . ولا يمكن ان  
يحتج بالمادة ٤١٦ فرنساوي لان الشارع المصري  
لم يقررها في قانونه وبالرغم عن نصها فحكم التقض  
الفرنساوية مختلفة الرأي

٢ - ان المادة ٢٢٠ جنابات نصت صريحاً  
عن الاشخاص الذين لهم الطعن بطريق التقض  
ومن ضمنهم المحكوم عليهم - ولم يقل المتهمين -  
وعبارة المحكوم عليهم يفهم منها الاشخاص المحكوم  
عليهم موضوعاً في اصل التهمة لا في أصل  
الاجراءات فانهم في هذه الحالة ما زالوا متهمين  
أما عبارة - المحكوم عليه - الواردة في المادة  
٣١٤ جنابات فهي خطأ لان الاستئناف يرفع  
عن كل حكم يضر بصالح المتهم - وكيف جاء

ومحكمة الزقازيق الاهلية حكمت في ٥ يناير سنة ٩٨ طبقاً للمادة (٢٢٠) عقوبات المدلة بالامر العالي الصادر في ١٨ افريل سنة ٩٥ بحبس كل من المتهمين مدة ثلاث سنوات . وقد استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم وتأييد في ٧ اغسطس سنة ٩٨ .

وحيث في أثناء نظر الدعوى امام محكمة الاستئناف قد قرر عليه موسى امام نيابة الزقازيق بوجوده في ذلك السطو هو وآخرين عرف عنهم وان المحكوم عليهم في ذلك السطو هم ابرياء وكان ذلك بحضور عقل بك غيث وبايعار من علي ابراهيم العوضي

ومحكمة الاستئناف لما علم لها ذلك قد أصدرت في ٧ اغسطس سنة ٩٨ حكماً باقامة الدعوى العمومية ضد عقل بك غيث لانه بلغ بامر كاذب وعينت أحد مستشاريها للتحقيق وفي التاريخ المذكور ايدت الحكم المستأنف على المحكوم عليهم

وحيث ان النيابة رفعت بعد ذلك الامر الى اودة الجنايات الكبرى وهذه بقرار صدر منها في اودة المشورة في ٨ اغسطس سنة ٩٨ امرت برفع الدعوى العمومية على عقل بك غيث وعينت للتحقيق المستشار السابق تعيينه

وحيث ان حضرة المستشار المتدب للتحقيق بعد ان سمع الشهود احال عقل بك غيث ومن معه من المتهمين على محكمة الجنج وهناك المحامي عن عقل بك غيث رفع مسألة فرعية طلب بها الحكم بالغاء الاجراءات التي حصلت في هذه القضية لان الحكم الذي صدر اولاً من محكمة الاستئناف باطل اذ ان الهيئة التي حكمت كانت مؤلفة من ثلاثة قضاة وهذا يخالف منطوق المادة (١٧) جنابات وكان اللازم تصحيحه بمعرفة محكمة النقض والابرار وان الحكم الثاني الذي صدر من اودة المشورة باطل أيضاً ومخالف للمادة (٥٦) لان القرار الذي يصدر باقامة الدعوى يلزم ان يكون من دائرة الجنايات المؤلفة من خمسة قضاة لا من اودة المشورة وان ليس

للقاضي المعين للتحقيق ان يصدر امر احالة حتى ان الامر لا يؤثر على القضاة الابتدائيين وبذا لا محل لامر الاحالة المحكي عنه

ومحكمة الزقازيق الاهلية حكمت في ١٧ فبراير سنة ٩٨ بان القرار الصادر من محكمة الاستئناف في ٧ اغسطس سنة ٩٨ غير قانوني وبالفاء الاجراءات التي حصلت بعده في هذه الدعوى

وسعادة النائب للعمومي استأنف في ٢٦ نوفمبر سنة ٩٨

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٠ اول اغسطس سنة ٩٩ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وباحالة المتهمين على محكمة اول درجة للنظر في موضوع القضية والزمت المتهمين بالمصاريف ويعتبر الحكم غايياً بالنسبة لعطيه موسى

وفي يوم الاربع ١٦ اغسطس سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من عقل بك غيث برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة (٢٢٠) جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامي عن عقل بك غيث والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان الطالب يلتمس نقض حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٠ اول اغسطس سنة ٩٩ القاضي بصحة الاجراءات المتعلقة باقامة الدعوى العمومية على المتهم وباحالة القضية امام محكمة الجنج للحكم في موضوع التهمة المسندة اليه وحيث ان النيابة العمومية طلبت من المحكمة عدم قبول دعوى النقض لرفعه قبل اوانه اذ الاجكام القابلة للطعن فيها بطريق النقض والابرار هي الاحكام التي قضت في اصل الدعوى

وحيث انه القانون اجاز في الحقيقة الطعن في الاحكام بالنقض والابرار كطريق استثنائي وملجأ نهائي للملافة اجراءات البطلان التي لولا وجوده لاصبحت مقررة قراراً نهائياً وتلك الاجراءات لا تكون سبباً للبطلان الا لانهما تحدث ضرراً وهذا الضرر لا يظهر قطعياً الا في الحكم

النهائي الذي يصدر في اصل الدعوى ولحد هذا الوقت يجوز دائماً ان يصدر حكم بالبراءة او بالادانة يجعل النقض غير مفيد ففي حالة الحكم بالبراءة يتبين عدم الفائدة اذا كان وجه البطلان ماساً بحقوق المحكوم عليهم كما ان عدم الفائدة يظهر ايضاً في حالة الحكم بالادانة اذا كان البطلان ماساً بحقوق النيابة او المدعي المدني

وحيث انه لا يجب التمسك بالمادة (٤١٦)

جنابات فرنساوي التي لم يقررها الشارع المصري في القانون لحسم النزاع في هذه المسألة ويكفي القول بأنه رغماً عن نص هذه المادة فان محكمتي نقض وابرار فرنسا مختلفتان في قبول ورفض نقض الاحكام التي لا تفصل في اصل الدعوى . وحيث انه بمقتضى المادة (٢٢٠) جنابات

يجوز الطعن بطريق النقض والابرار سواء في الاحكام الصادرة من ثاني درجة من المحاكم الابتدائية في مواد الجنج أو من محكمة الاستئناف في مواد الجنابات أو الجنج

وحيث انه اذا اخذ هذا النص بمعناه العمومي للزم القول بجواز الطعن بطريق النقض والابرار في جميع الاحكام الاستئنافية سواء فصلت في موضوع الدعوى او لم تفصل وسواء كانت تهديدية أو فرعية حتى ولو كانت تحضيرية

وحيث ان مثل هذا التفسير الذي يزيد في عيوب الطريقة المتبعة في محكمة النقض والابرار الفرنسية عملاً بالمادة (٤١٦) جنابات فرنساوي يكون سبباً في سقوط قوة الدعوى العمومية ولا شيء يمنع المتهم في رفع مسائل فرعية متتابعة وتقديم الواحدة بعد الاخرى امام محكمة النقض والابرار ويتعين اذ ذلك ايقاف الاجراءات لان طلب النقض يوقف التنفيذ

وحيث ان زيادة على ذلك فان المدة التي يمكن الطعن فيها بطريق النقض مقدرة بشأية عشر يوماً وفي أثناءها توقف اجراءات التنفيذ والمتهم يمكنه اذن ترك المحاكمة ولا يقرر بالطعن الا في اليوم الثامن عشر بعد كل حكم من الاحكام البادية الذكر لاطالة ايقاف الدعوى العمومية



الوصف القانوني للموافقة على الحكم فيها وقد جاء فيها أيضاً أن المحكمة التي تنظر القضية مجدداً تكون غير المحكمة التي سبق لها الحكم فيها وأنه في حالة صدور إلهام من محكمة الاستئناف تحال الاجراءات امام محكمة الاستئناف وهي مشكلة بهيئة غير الهيئة الاولى

وحيث ان هذا الاحتياط يبين بياناً كافياً في حالة ما اذا كانت المحكمة التي نقض حكمها بتت في موضوع الدعوى وهذا لا يمكنها نظره مجدداً بدون ان تخلوا من شكوك من صدر النقض في صالحه ولكن اذا قيل فرضاً بجواز قبول نقض حكم في مسألة لا تتعلق باصل الدعوى فلا يرى لماذا لا يجوز احالة القضية على هذه المحكمة نفسها التي حكمت في المسألة المذكورة ولم تبت في الموضوع ولم تبد رأيها فيه

وحيث انه جاء أيضاً في المادة (٢٢٢) المذكورة الحالة الاخيرة انه اذا حصل الطعن مرة ثانية امام محكمة النقض والبرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في اصل الدعوى حكماً نهائياً

وحيث انه لا يمكن حصول النقض مرة ثانية في الدعوى الا في حالة حصول خطاين متتابعين في الاجراءات او في الحكم واماً في الحالة الاولى والثانية فتحكم محكمة النقض والبرام اما بالبراءة او بالعقاب ولو سلم بجواز ما يتمسك به طالب النقض فيستنبط من ذلك ان في حالة نقض حكمين صادرين قبل البت في موضوع دعوى واحدة يقال بما ان قوة الدرجتين في الاحكام ( الاولى والثانية ) قد تحولت بين يدي محكمة النقض والبرام فتحكم لأول مرة ونهائياً في موضوع الدعوى ولكن الامر بالعكس لان قصد الشارع في هذه الحالة الخصوصية هو انه بدلا من ان يجعل درجة واحدة قضائية تحل محل درجتين قضائيتين اضاف درجة ثالثة تحكم نهائياً في موضوع الدعوى

وحيث انه بناء على ما تقدم يجب قبول المسألة الفرعية المرفوعة من النيابة العمومية

عليه ) فلا يمكن مع ذلك منع المتهمين الذين لم يحكم عليهم من رفع الاستئناف عن الاحكام التي تضر بهم ولو لم تكن صادرة في اصل الدعوى ولقد اجازت المادة ( ١٧٥ جنابات ) بنص صريح للمتهمين في مواد الجنيح حق رفع الاستئناف فينتج من ذلك ان لفظه ( محكوم عليه ) المذكورة في مادة ( ٢١٤ ) وضعت خطأ اذ لا موجب يدعو لمنح منهم بجنحة ضماناً اكثر من منهم بجنابة

وحيث انه يوجد فرق اساسي بين الاستئناف الذي هو طريق الطعن الاعتيادي وبين النقض والابرام الطريق الاستثنائي والنهاي القاصر على احوال معينة بوجه الدقة في القانون فيتين جلياً من ذلك ان الطريق الاولى للمتهمين والطريق الثانية للمحكوم عليهم وعلى كل حال فلا يمكن ان يستنبط من ان الحكم القابل للاستئناف يكون قابل للنقض والابرام في آن واحد

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان قصد الشارع من عدم اباحة الطعن بطريق النقض والابرام في احكام لم تقص في الموضوع يزداد وضوحاً من نص المادة ( ٢٢٠ ) التي عدت احوال النقض والابرام فان الحالتين الاولى والثانية يتعلقان باحكام الموضوع لانه جاء في النص المذكور ذكر الواقعة المدينة في الحكم ولان الحكم الذي يبين الواقعة هو الذي يبت في الموضوع وان الحالة الثالثة وهي المختصة بوجود وجه من الوجوه المهمة لبطان الاجراءات او الحكم لا يمكن الاحتجاج بها ايضاً الا بعد الحكم في الموضوع كما يتبين من المادة ( ٢٢٢ ) الحالة الاخيرة

وحيث انه جاء في الحالة الثالثة من المادة المذكورة فيما يخص بنقض الاحكام بالنسبة لبطانها او بطلان اجراءاتها انه يجب احالة الدعوى على محكمة اخرى ابتدائية اذا كانت الواقعة محكوماً فيها نهائياً من احدى هذه المحاكم ولا يمكن فهم هذه العبارة اذا كانت الواقعة لم يحكم فيها واذا لم يكن وجه البطلان متعلقاً بحكم الفرع من تحديد

قتين من ذلك انه لو كان قصد الشارع جواز الطعن في الاحكام الفرعية والتهديدية لاختص على الاقل مدة ثمانية عشر يوماً في مثل هذه الاحوال

وحيث ان الاسراع في تحقيق المواد الجنائية هو شرط اساسي للعقاب على الجرائم لما في ذلك من صالح النظام العام ولا يمكن اذن ان يقال بان الشارع المصري اراد تقرير طريقة يسهل بها لمرتكبي الجرائم تجزئة الدعوى العمومية المرفوعة باسمه

وحيث انه يتضح من مجموع القواعد والاصول المتعلقة بهذه المواد ان الشارع لم يقصد فيها هذا الامر وحيث ان نص المادة ( ٢٢٠ ) نفسها عن الأشخاص الذين يمكنهم الطعن بطريق النقض التكم عن المحكوم عليه بالذات لا ( المتهم ) الذي رفعت عليه الدعوى العمومية ولا يتعين المحكوم عليه في المواد الجنائية الا بموجب حكم قضى في موضوع التهمة نعم جاء في المادة ( ٢٢١ ) جنابات عند تحديد اجراءات الطعن بطريقة النقض وهي لم تكن خاصة بتعيين من لهم حق الطعن المذكور ) هذه العبارة « ويكلف المتهم او المحكوم عليه بالحضور » وقد يمكن ارتكناً على هذا النص ان يقال انه يجوز للمتهم الذي لم يحكم عليه ان يتظلم بطريق النقض والابرام

وحيث ان القول بهذه العبارة مبالغ فيه لان المادة ( ٢٢١ ) لم تحدد قط الأشخاص الذين يمكنهم الطعن بنقض الاحكام المنيين في المادة ( ٢٢٠ ) ولكن لرسم خطة الاجراءات ومع ذلك فلا شيء يمنع المتهم من رفع طلب النقض قبل اوانه كما حصل في هذه الدعوى فوان كان الطعن بالنقض في هذه الحالة غير موقوف للتفويض نظراً لعدم وجود حق طلب النقض فيجب مع ذلك تقديم ذلك الطعن امام محكمة النقض والابرام - ويجب ايضاً اعلان المتهم لسماعه رفض الطلب المرفوع منه وحيث انه وان كانت المادة ( ٢١٤ جنابات ) عند ذكرها الأشخاص المخول لهم حق الاستئناف في المواد الجنائية خولته ايضاً ( الى المحكوم

والحكم برفض النقض شكلاً لرفعه قبل اوانه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض والابرام  
شكلاً وبالزام مقدمه بالمصاريف

\*\*\*

﴿ ٢٤ ﴾

استئناف مصر مدني - اول يونيه سنة ١٩٠٩  
البرئيس زينب هانم اقدي  
ضد - داود اقدي سليمان

الاختصاص ودعوى الضمان

ان عدم اختصاص المحكمة بدعوى  
الضمان لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى  
الاصلية فان دعوى الضمان تتبع في الاختصاص  
الدعوى الاصلية وليس العكس فوجود شخص  
اجنبي اتبعية في الدعوى بصفته ضامناً لا يترتب  
على وجوده عدم النظر في الدعوى الاصلية  
وانما يحكم بعدم الاختصاص في دعوى الضمان  
فقط وينظر في الباقي

حكمة استئناف مصره الاهلية المشكلة بهيئة  
مدنية تحت رئاسة سعادة سعد زغلول بك  
وبحضور حضرات موسيو دوهلس. والمستر  
كوغلن قضاء ومحمد رشيد اقدي كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية صاحبة الدولة البرئيس زينب  
هانم اقدي كريمة المرحوم الهامي باشا ثم  
الخواتم جبران وروقان صيدناوي التجار  
المقيمين بمصر ومتخذين لهم محلاً مختاراً بها  
مكتب الافوكاتو خليل اقدي صيدناوي الحاضر  
عندهم بالجلسة سليم اقدي رطل المقيضة هذه  
الدعوى بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٨ بتمرة  
٣٢٨ مستأنفين

مستند

داود اقدي سليمان العيسوي والست زينب  
هانم كريمة سليمان بك العيسوي المقيان بعطفة الغوري

المحكمة بالدعوى الاصلية أيضاً والخواجه المذكور  
قال انه اجنبي من رعية دولة اليونان ودفع  
المدعى عليهم في الموضوع بان البرئيس باعت  
جميع الاطيان التي لها بناحية الاخمين وليس  
عندهم زيادة أصلاً عما اشتراه مورثهم من دولتها  
ومحكمة مصر حكمت بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٨٩٨  
حضوراً أولاً برفض طلب الحكم بعدم  
الاختصاص المرفوع من المدعى عليهم وثانياً  
بتعيين عبد الجواد اقدي فهم بصفة أهل خبرة  
ليتوجه الى ناحية الاخمين التابعة لمديرية القليوبية  
ويتحقق مما اذا كان لدولتو البرئيس زينب  
هانم اطيان مكلفة باسمها للآن في تلك  
الناحية ام لا وما مقدار تلك الاطيان  
ومن هو الواضع يده عليها وصفة وضع يده  
وصرحت المحكمة للخير المذكور بسماع اقوال  
العمدة والصراف وغيرهما ممن يرى لزوماً لسماع  
شهادتهم بغير حلف يمين مع الاطلاع على دفاتر  
المكلفات وما يتقدم اليه من اوراق دفع الاموال  
عن سنة ١٨٩٧ و سنة ١٨٩٨ افرنكية وسماع  
اقوال الخصوم وملحوظاتهم وان كانت باعت جميع  
أطبلاً كهافلمن ومن أي تاريخ وعليه ان يقدم تقريراً  
بما يراه في ذلك بعد حلف اليمين القانونية امام  
حاضرة قاضي الامور الوقية وابتقت الفصل في  
المصاريف

استأنف المدعون هذا الحكم وطلبوا الغاءه  
والحكم لهم بطلباتهم الابتدائية ومن باب الاحتياط  
الحكم بمقاس الاطيان على واقع الحججة وتقدير  
ربيع ما يظهر من الزيادة اما المستأنف عليهم  
فانهم جددوا دعوى الضمان ضد الخواجه طناش  
وطلبوا الحكم بعدم الاختصاص ثم طلبوا في  
الموضوع تعيين ثلاثة من اهل الخبرة لأداء  
المأمورية المينة في الحكم المستأنف

والمحكمة بعد سماع الخصوم والاطلاع على  
أوراق القضية والمدولة في ذلك قانوناً رأيت ما يأتي

عن دعوى الضمان

من حيث ان هذه الدعوى مرفوعة ضد  
الخواجه طناش وهو ليس من رعايا الحكومة

بالغوريه بمصر الحاضر عنهما بالجلسة حاضرة أحمد  
بك الحسيني المحامي ثم حاضرة أحمد بك فوزي  
عن نفسه وبصفته ولياً على ابنته القاصرة نعيمه  
هانم الوارثين للمرحومة أسما هانم كريمة المرحوم  
سليمان بك العيسوي المقيم بقم الخليج بمصر  
الذي لم يحضر بالجلسة ولا أحد عنه ثم الخواجه  
طناش خريستو صنوه للمقيم بقم البحر بالقناطر  
الخيرية المدخل ضامناً في الدعوى الذي لم يحضر  
ولا أحد عنه مستأنف عليهم

دولة البرئيس زينب هانم والخواتم  
جبران وروقان صيدناوي رفعوا دعوى أمام  
محكمة مصر ضد ورثة سليمان بك العيسوي بان  
سليمان بك اشترى من البرئيس ستمائة فدان  
محدوده بمحدود معينة بمقتضى حجة شرعية  
مؤرخة ١٤ ربيع آخر سنة (١٣٠١) كاشنة  
بناحية الاخمين قليوبية ثم ادعى نقص الاطيان  
المذكورة عن هذا المقدار وتعيين أهل خبرة  
وظهر من تقريره المقدم لمحكمة الاستئناف أن  
بها زيادة عن ذلك المقدار وعليه حكمت هذه  
المحكمة برفض تلك الدعوى وحفظت للبرئيس  
الحق في مطالبة ورثته بما ظهر من الزيادة في  
الاطيان المذكورة ثم ان البرئيس باعت بعد  
ذلك الى الخواتم روقان وجبران صيدناوي  
أربعة وخمسين فدان وكسور منها ٢٨ فدان  
وه ١ قيراط وسهم واحد قيمة الزيادة التي أظهرها  
أهل الخبرة مع ما يتبعها من الربيع مدة وضع  
يدهم ومورثهم عليها وطلب المدعون بناء على  
ذلك الحكم على الورثة المذكورين بتسليم هذا  
المقدار الى الخواتم صيدناوي وبان يدفعوا لهم  
مبلغ ١٨٤٨٦٠ قرش باعاً قيمة الربيع من ابتداء  
سنة ١٨٨٥ لغاية سنة ١٨٩٧ باعتبار ربيع الفدان  
في السنة خمسمائة قرش مع ما يستجد لغاية التسليم  
والفوائد والمصاريف ومن باب الاحتياط تعيين  
أهل خبرة لتقدير الربيع

والمدعى عليهم أدخلوا الخواجه طناش ضامناً  
في الدعوى لكونه مستأجراً للأطيان ولما كان  
اجنبي التبعة طلبوا الحكم بعدم اختصاص



## ﴿ ٢٥ ﴾

مصر استثنائي مدني - ٥ - فبراير سنة ١٩٠٠  
محمد افندي السمري - ضد - محمد افندي شفيق

## الاختصاص . قيمة الدعوى

يجب الاعتماد في معرفة اختصاص المحاكم على القيمة الحقيقية للعقار المتنازع فيه فتي كانت هذه القيمة مقدرة في العقد ولم يثبت ان التقدير كان بنسبة الحرب من دفع الرسوم او الاضرار باحد ما وجب اتخاذها أساساً لمعرفة الاختصاص وأما الطريقة التي أوجدتها لائحة الرسوم (الضريبة السنوية مضروبة في عشرين) فاتها وضعت ليرجع اليها فقط متى تعذر الوصول لمعرفة القيمة الحقيقية

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية والتجارية المتعقدة بهيئة استئنافية بسراري المحكمة في يوم السبت ٥ فبراير سنة ١٨٩٨ الموافق ١٤ رمضان سنة ١٣١٥

تحت رئاسة سمادة أحمد فتحي بك رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مسيو ليوبولد بلاريو وأحمد عرفان بك قضاء ومقرص فرج افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في قضية استئناف محمد افندي السمري بتوكيل محمد افندي عرفة

ضد

محمد افندي شفيق الحاضر عنه درويش افندي مصطفى وجرجس بك جريس بتوكيل قولاً افندي عبيد والست عائشة بنت علي جمعة الحاضرة بنفسها شخصياً

الواردة بالجدول العمومي نمرة ٨ سنة ١٨٩٨ قدم محمد افندي شفيق دعوى امام محكمة الحيزه الجزئية ضد محمد افندي السمري وجرجس بك جريس اوري بعريضة انه يمتلك عشرين فدناً بناحية برقاص وبالنسبة لمديونية المدعي عليه الاول للمدعي عليه الثاني شرع الاخير في

ملزمون بتسليم هذه الزيادة مع ريعها الى الحواجات سيدناوي

وحيث انه لاجل التمكن من الفصل في ذلك يلزم مقاس هذه الاطيان على حسب حدودها المعينة في تلك الحجة والنظر فيما اذا كان بها زيادة عن ستمائة فدان وتقدير ريع هذه الزيادة ان كانت من تاريخ الشراء لفاية سنة ١٨٩٧ وحيث ان المستأنف عليهم عرضوا بأسماء ثلاثة من أهل الخبرة وقد وافقهم المستأنفون على اثنين منهم في طلبهم الاحتياطي وحيث انه تراءى للمحكمة أن تضم الاثنين المتفق عليهما أهل الخبرة المعينين من محكمة أول درجة وحيث انه بناء على ذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف

## فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف الاصيل والفرعي شكلاً وبعدم اختصاصها بالفصل في دعوى الضمان المرفوعة ضد الحواجة طناش اليوناني وباختصاصها بالدعوى الاصلية وقررت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف على الوجه الآتي وهو انتداب أحمد بك كمال وأحمد بك عززي وعبد الجواد افندي بصفة أهل خبرة لكي بعد خلفهم الميين القانونية أمام قاضي الامور الوقية بمحكمة مصر بمسحوا الاطيان المبيعة من البرئيس زينب هانم الى المرحوم سليمان بك العيسوي على حسب الحدود الموضحة في حجة البيع المؤرخة في ١٤ ربيع آخر سنة ١٣٠١ وبينوا في تقرير يقدمونه لقلم كتاب المحكمة المذكورة ما اذا كانت هذه الاطيان زائدة عن ستمائة فدان ومقدار هذه الزيادة ومقدار ريعها من عهد المشتري ورفضت باقي الطلبات المخالفة لذلك والزم الطرفين بمصاريف هذا الحكم مناصفة

الحلية بل من رعايا دولة اليونان وحيث تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في الدعوى الموجهة عليه

وحيث ان عدم اختصاص المحكمة بدعوى الضمان لا يغير شيئاً من اختصاصها بالدعوى الاصلية بل المعروف عكس ذلك وهو ان دعوى الضمان قد تتبع في الاختصاص الدعوى الاصلية وحيث ان الخصوم في الدعوى الاصلية كلهم من رعايا الحكومة المحلية وبناء على ذلك ترى المحكمة بقطع النظر عن البحث في موضوع دعوى الضمان وفي حقيقة العلاقة القانونية بين المدعين والمدعى عليه بالضمان انهما مع عدم اختصاصها بدعوى الضمان المذكورة مختصة بالدعوى الاصلية

## عن الدعوى الاصلية

من حيث ان موضوع الدعوى الحالية هو غير موضوع الدعوى التي أقامها مورث المستأنف عليهم ضد البرئيس زينب هانم بخصوص طلب تنقيص الثمن وان كان بينهما ارتباط شديد وحيث ان التحقيقات التي جرت في تلك الدعوى كان الغرض منها الوصول الى معرفة ما اذا كان هناك محل لطالب تنقيص الثمن أولاً وحيث انه لا شيء في القانون يوجب على القاضي أن يتخذ تحقيقات حصلت في دعوى أساساً للحكم في دعوى أخرى مهما كان بينهما من شدة الارتباط خصوصاً اذا كانت هذه التحقيقات من شأنها أن لا تفيد القاضي بنتيجتها في نفس الدعوى الحاصلة فيها كتنقيص أهل الخبرة

وحيث ان الدعوى الحالية منحصرة في أن الاطيان المبيعة الى المرحوم سليمان بك العيسوي من زينب هانم بموجب الحجة الشرعية المؤرخة في ١٤ ربيع آخر سنة ١٣٠١ بها زيادة ثمانية وعشرين فدان وكذا عن المقدار المبيع وهو ستمائة فدان وان ورثة سليمان بك العيسوي

بيع الاطيان للذكورة بالزاد الجبري يزعم انها ملك الاول ولذا طلب سماعهما الحكم بملكه للارض المذكورة وبشطب ما حصل عليها من التسجيلات وملزوميتها بالمصاريف ووكيل المدعي عليه الاول رفع مسأله فرعية بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان المدعي يطلب الحكم بقيمة ازيد من مائة جنيه لان ثمن الاطيان كما في العقد المسجل هو ثلاثمائة جنيه

نائب وكيل المدعي عليه الثاني تمسك بالمسألة الفرعية المذكورة واركن على عقد الرهن الموجود معه الذي قيمته ازيد من مائة وستين جنيهاً وكذا الاختصاص الموجود على الاطيان ووكيل المدعي طلب رفض المسألة الفرعية

والمحكمة المشار اليها حكمت بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٧ برفض المسألة الفرعية وبتكليف الخصام بالتكلم في الموضوع وحددت لذلك جلسة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ للتكلم في الموضوع . ومحمد افندي السمرى لم يقبل هذا الحكم ورفع عنه استئنافاً بمقتضى تكليف حضور اعلنه الى المستأنف عليهم بتاريخ ١٣ و ١٤ جاد آخر سنة ١٣١٥ و ٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٧ طلب به سماعهم الحكم بلفو الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجزئية برؤية الدعوى وملزومية محمد افندي شفيق بمصاريف المحكمتين وذلك للاسباب الواضحة بالتكليف المذكور

وبالرافعة وكيه صمم على هذه الطلبات ووكيل المستأنف عليه الاول التمس الحكم بالتأييد مرتكناً على أسباب الحكم الابتدائي ونائب وكيل المستأنف عليه الثاني التمس الحكم بلفو الحكم الابتدائي وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى والمستأنف عليها الثالثة لم تدفع بشئ

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفاهية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث ان لكل عقار متنازع فيه قيمة حقيقية وهي التي يجب الاعتماد عليها في معرفة اختصاص المحاكم بالنظر لاهميتها

وحيث انه قد يتعذر الوصول الى معرفة تلك القيمة الحقيقية فاحتاج القسانون في لأئحة الرسوم الى إيجاد طريقة يرجع اليها في مثل تلك الحالة وهي الضريبة السنوية مكررة في عشرين

وحيث ان الاصل هو الذي يجب العمل به فلا يعدل عنه الى الاستئناف الا اذا تعذر معرفة الاصل المذكور « مادة ٦ »

وحيث ان قيمة الاطيان المتنازع فيها مقدرة في العقد المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ الصادر من الحرمة عائشه الى المستأنف ببيع الاطيان المذكورة وقدرها أي القيمة ثلاثمائة جنيه مصري وحيث انه لا عبرة بما كانت عليه تلك القيمة من قبل ذلك العقد لان ائمان العقار تزيد وتقص بحسب الظروف والاحوال

وحيث ان مع وجود ذلك العقد لا يجوز الرجوع الى قاعدة لأئحة الرسوم الا اذا ثبت انه اتخذت للهرب منها او للاضرار باحد الخصمين ولم يثبت شيء من ذلك

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون حكم المحكمة الجزئية المستأنف في غير محله

### فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً حكماً انتهائياً مدينياً بقبول الاستئناف شكلاً والفت حكم محكمة جزئية بالحيزه الرقم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٧ وقضت بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه الدعوى والزم محمد افندي شفيق بالمصاريف ومائة قرش للمحاماه عن المستأنف

### المحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩

لا تزال اعمال المحاكم الاهلية في ازدياد وتقدم فانه رفع الى محكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٩ ٣٩٤ قضية مدنية للفصل فيها فحكمت في ٣٥١ منها وفي سنة ١٨٩٨ رفع اليها ٣٢٨ قضية فحكمت في ٢٩٢ منها

اما الاعمال المدنية في المحاكم الاهلية الابتدائية اثناء السنتين الاخيرتين فهي كما يأتي القضايا المحكوم فيها

سنة ١٨٩٩ سنة ١٨٩٨

٢٤١	٤٣٢	مصر
١٢٥	١٦٩	الاسكندرية
١٥٧	٢١٥	طنطا
٢٠٤	٢٦١	الزقازيق
١٥٨	١٦٨	بنى سويف
١٠٩	١٤١	اسيوط
٦٤	٥٩	قنا

نعم انه وان كان يوجد نقص في قنا الا انه لا يذكر في جانب الزيادة المحسوسة في الاعمال المدنية في كافة المحاكم الاخرى حيث ان مجموع القضايا فيها كان ١٠٧٦ في سنة ١٨٩٨ وبلغ ١٤٤٥ في سنة ١٨٩٩ فتكون الزيادة ٣٦٩ قضية وكما ان الزيادة في الاعمال الابتدائية محسوسة كذلك في الاستئنافية أيضاً اذ ان مجموع القضايا في سنة ١٨٩٩ بلغ ٢٢٥٨ قضية حالة كونه لم يبلغ في سنة ١٨٩٨ الا ١٩٢١ قضية

اما ما يتعلق بالمحاكم الجزئية فان اعمالها على غاية مايرام أيضاً اذ ان عدد القضايا المدنية المحكوم فيها في السنتين الاخيرتين كالآتي



المماثلة في العواصم الاوربية . احدها إيجاد قضاء كاف حوله فان ذلك القصر الشاهق الذي انشيء كما تقدم في وسط الاماكن الاهلة بالوطنيين محاط من جوانبه بمنازل صغيرة قدرة بشعة المنظر جداً زيادة كونها مضررة بالصحة ضرراً زائداً فلو بقيت ذلك المساكن المجاورة على حالتها الراهنة التي يمجها الذوق السليم فاني اخشى ان تكون خطراً جسيماً لصحة رجال القضاء والعمال فيلزم تنظيف الجوار بالكلية . بنزع ملكية تلك المنازل الحقيمة من اصحابها وهدمها وإيجاد قضاء متسع حول هذه القصر . وثانيها فرش تلك السراي بما يناسب زخرفة بناؤها وحسن تنظيمها من انواع الفروشات والرياش اللائقة بها ولا يمنع من ذلك كثرة المصاريف حيث انها لا تنكسر بل لا تطلب الا مرة واحدة فيلزم فتح اعتماد خصوصي لها وبتم هذين الامرين تكون محاكم مصر الاهلية قد حازت محلاً ملكاً لها يناسب شهرتها لزيادة ومستقبلها على ما آتشم

#### التفتيش

بعد أن تفقدت احوال معظم محاكم الوجه البحري قد توجهت في شهر فبراير الماضي الى الوجه القبلي بقصد تفتيش محاكمه وزرت محاكم مغاغة والمنيا وملوي واسيوط وصدف وسوهاج واسنا ودشنا ونجع حمادي وجرجا وطهطا والاقصر وقنا وأصوان

فعلى وجه الاجال وجدتها كلها ناهجة منهجاً حسناً ونظرت اذ ذاك مسألة نقل محكمة صدفا من محلها الى ابي تسيح حيث ظهر لي وأنا بمصر من العرائض المقدمة للنظر والاقوال الشفاهية أن نقلها احسن من بقائها ولكن بعد تفقد هذين المكانين وامان النظر جيداً في كل منهما ظهر لي أن الاوفق ابقاء تلك المحكمة على حالها أما مسألة الغاء محكمة قنا التي كانت على وشك الانتهاء وتقرر الغائها تقريباً فلم ار أدنى صعوبة في مشكلها بعد أن تفقدت تلك الجهة على أي أرى ان تقرير الغائها على العموم ليس بالصواب اذ ان الاستيلاء الحديث على السودان وما نتج عنه من تغيير الاحوال في الوجه

في تلك المحاكم ان لم نقل انه يتعذر مثلاً محكمة اسيوط وقنا قد أصبحتا قاصرتين على سنة قضاة الاولى وأربعة فقط للثانية وذلك بسبب الاحتياجات الشديدة للمحاكم الجزئية المستجدة ومحكمة الزقازيق الكثيرة الاشغال لا يوجد في مركزها سوى سبعة أعضاء فقط ولا يخفى ان كثيراً من قضاة المحاكم الجزئية أيضاً متقلون بالأعمال كما نوهت عن ذلك في العام الماضي حتى انه في بعض الظروف اضطرت نظارة الحفانية بسبب تراكم الاعمال لوضع قاضيين في محكمة جزئية واحدة مع انه كان الواجب في مثل هذه الاحوال تقسيم الاعمال وتشكيل محكمتين فان ذلك كان يفيد الجمهور أكثر من وضع القاضيين في محكمة واحدة

ولا بد ان تلك الاحتياجات المختلفة العديدة تسد تدريجياً ورثما يتم ذلك فظارة الحفانية تعمل بما لديها من الوسائل أحسن ما يمكنها هذا وقد ذكرت في تقرير العام الماضي انه من المأمول ان تتمكن النظارة من افتتاح محكمتين جزئيتين جديدتين في هذا العام احدهما في الاقصر والاخرى في العياط والآن قد تم ذلك فعلاً تخفف كثيراً من الاعمال القضائية المتركة في تلك الجهات ففي هذه السنة حكمت محكمة الاقصر التي فتحت في اول ابريل في ٨٠٩ قضية مدنية ومحكمة العياط التي فتحت في اول فبراير في ٧٦٣ قضية مدنية أيضاً

وحيث اننا في موضوع المحاكم الاهلية فأود التكلّم على المحل الجديد الذي انشيء لها وما ممول اتمامه في بحر هذا العام فانه عبارة عن قصر مشيد في وسط الجهات الآهله بالوطنيين بجهة باب الخلق محل سراي منصور باشا سابقاً بالقرب من الموسكي ذي اتساع كاف ليأوي بكل راحة محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية والنيابة وسائر اقسامها وقاعات الجلسات فيه مرتفعة فسيحة والسلم الرخام والرحبات في غاية من البهاء وبوجه الاجال فان المنظر العمومي يأخذ بمجامع العقول من حسن رونقه وجمال منظره وانما يلزم له امران فقط ليكون جديراً بأن يضاهي الأبنية

القضايا المحكوم فيها سنة ١٨٩٩ سنة ١٨٩٨ المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة مصر

٩٤٤٩ و ٨٦٦٦

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة الاسكندرية

٧٦٥٠ و ٧٨٨٢

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة طنطا

٧٣٩٦ و ١٣٦٨٩

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة الزقازيق

١٤٢٨٤ و ١٢٠٩٥

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة بني سويف

١٠٧٣٥ و ٩٠٧١

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة اسيوط

١١٣١١ و ٨٢٩٢

المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة قنا

٩١٨٦ و ٧٩١٠

فيكون مجموع القضايا في سنة ١٨٩٩ - ٨٠٠١١ قضية يقابلها ٦٨٦٩٠ قضية في سنة ١٨٩٨ أعني زاد في سنة ١٨٩٩ - ١٢٠٠٠ قضية عن سنة ١٨٩٨ تقريباً فهذا يدل على ان الاعمال المدنية الجزئية في المحاكم الاهلية في ازدياد عظيم رغمًا عن العدد الكثير من القضايا المدنية الصغيرة التي فصلت فيها العمد

وبالنسبة لزيادة القضايا زادت بالطبع الارادات اذ ان المتحصل في هذه السنة هو ١٢٨٤٨٢ جنيه مصري يقابله ١١٥٤١٢ جنيه مصري في سنة ١٨٩٨ فتكون زيادة هذه السنة عن الذي قبلها ١٣٠٠٠ جنيه مصري بل أكثر

وقد افادت تقارير مفتشي لجنة المراقبة تقدم القضاة تقدماً متزايداً في تفسير وتطبيق القانون لكننا في اشد الحاجة الى أن نزيد في عددهم زيادة عظيمة ففي الوقت الحاضر عدد القضاة الوطنيين ذو الاهلية الحقيقية والفائدة قليل بالنسبة لاحتياجات القطر المتزايدة كما اننا نحتاج كثيراً الى ازدياد عدد المحاكم الجزئية على انه لو وجد من الاموال ما يكفي للمصاريف الاساسية ( مثل ايجار المحكمة ومرتبات الكتبة والمحضرين والحجاب وخلافهم ) فربما لا يمكننا الحصول الآن على قضاة خالين من الاشغال للقيام بالعمل

القبلي قضيا بجمل هذه المسألة في حيز الاهمال  
لأننا الآن نسمي وراء اتساع نطاق حدودنا  
لانتضيقها والساطة العسكرية الاستثنائية السائدة  
في مديرية اصوان (الحدود) والتي اجل أمدها  
مؤقتاً الى اول سبتمبر سنة ١٩٠٠ سبتطل نهائياً  
في هذا العام وتدخل تلك المديرية تحت سلطة  
القضاء الاعتيادي البقية تأتي

### اعلان

#### محكمة اسنا الاهلية

نشره أولى في القضية المدنية نمرة ١٧٥٠ سنة ٩٠٠  
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة  
بتاريخ ٢١ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب  
محكمة قنا الاهلية في ٢٤ منه نمرة ١ وبناء على  
طلب احمد الصاوي محمد التاجر باسنا ومتخذ له  
محلا مختاراً باسنا سيصير الشروع بالمزاد العمومي  
في مبيع ثلاثة افدنة أطيان خراجيه كاشنة بزمام  
زرنينخ والكلاية بقبالة النقيرة محمد من قبلي من  
غيطة ومن بحري أطيان احمد الهاوي والشرقي  
الحيل والقربي اطيان ورثة منصور عبد المال  
المملوك هذا المقار الى محمود عبد الرحمن رمضان  
من زرنينخ وذلك وفاء لسداد مبلغ ١٧٨٧ غرش  
صاغ خلاف المصاريف وشروط البيع وحكم  
نزع الملكية. ووجودان بقلم كتاب المحكمة تحت  
طلب من يطلع عليهما وحضرة قاضي المحكمة  
قدر الثمن الاساسي الذي ينبغي عليه افتتاح المزاد  
مبلغ ٧٠٠ غرش صاغ ثمن الفدان الواحد وسيكون  
البيع باودة المزادات بسراي المحكمة في يوم  
الاحد ٨ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي  
صباحا فعلى من يرغب المشتري عليه ان يحضر في الميعاد  
تحريراً بسراي المحكمة في ١٠ مارت سنة  
١٩٠٠ كاتب اول المحكمة باسنا  
عبد الرحمن جعفر

### اعلان بيع

انه في يوم الاحد الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٠٠  
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بناحية عمريط بمركز  
الزقازيق شرقيه سيصير الشروع في مبيع أشياء  
محبوزة مثل صندوق خشب كبير حديد وعايوره

بصفته كاتب اول محكمة الحيزه الجزئية وبصفته  
مدير ادارة خزينة نقودها القضائية  
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه  
المحكمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ٩٩ ومسجل  
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ٥ أكتوبر  
سنة ٩٩ نمرة ٦١٧

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم  
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد  
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد  
وافتاح المزاد يكون على مبلغ اربعة عشر  
جنبها مصر يا بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ١٠ مارس  
سنة ٧٠٠ كاتب المحكمة  
امضا

### اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية  
عن مبيع منقولات محبوزه بالمزاد العمومي  
انه في يوم الثلاث ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠  
الساعة عشره افرنكي صباحا بشارع عبد الدائم  
والنصرية  
سيباع بالمزاد العام اقشة ومنقولات وخلافه  
تعلق محمد بك العرابي وعلي اقصدي الشريف  
السابق توقيع الخبز عليهما بتاريخ ٢٣ مايو سنة  
٩٩ بناء على طلب الخواجات انطانيوس ورزق الله  
طرابلسي التجار بالحله الكبرى والتخضان لها  
محلا مختاراً مكتب حضرة ابراهيم افندي جمال  
الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة  
مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٧ أكتوبر سنة  
٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان  
والمكان المعينين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد  
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم  
بالفرق ان نقص

تحريراً في مارس سنة ١٩٠٠

كاتبه  
ابراهيم جمال  
الحامي

( طبع بالمطبعة العمومية )

سوده وخلية نخل تعلق السيد حمود من الناحية  
المذكورة السابق توقيع الخبز عليهم بمعرفة  
أحد محضري محكمة الزقازيق الاهلية بتاريخ  
١٧ يناير سنة ١٩٠٠ بناء على طاب الشيخ سيد  
احمد سرية الصغير من عمريط وعلى الحكم الصادر  
اصالحه من محكمة ههيا الجزئية بتاريخ ٢١ نوفمبر  
سنة ٩٩ فعلى من له رغبة في مشتري شي يحضر  
في اليوم والساعة والناحية المذكورين ومن يرسي  
عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر  
يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

باشمحضر محكمة الزقازيق الاهلية

امضا

### محكمة الحيزه الجزئية

### اعلان

في قضية البيع نمرة ١٠٨ سنة ٩٩  
انه في يوم الثلاث ٢٧ مارس سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحا  
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة  
الحيزه الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية  
الحيزه ستباع بالمزاد العمومي المقارات الآتي بيانها  
تعلق احمد جمال الدين القاطن بناحية كفر  
طهرمس حيزه وهي  
أولا منزل كان بناحية كفر طهرمس مبني  
بالطوب الاخضر حده البحري المجاز  
الموصل الى قضا الناحية والشرقي محمود  
الجدي والقبلي الشيعي محمد الشيعي  
والقربي ورثة محمد جمال الدين ويبلغ  
مقاسه مائة وخمسين ذراعاً تقريباً  
ثانياً حصة في منزل خرب وطاحونه مخلفين

عن عبد الرحمن ابو عيشه بالناحية  
المذكورة حدهما البحري ينتهي الى  
منزل فاطمه بنت مصطفى جمعه والشرقي  
ينتهي الى قضا الناحية والقبلي ينتهي  
الى منزل السيد محمد الدجن والقربي  
ينتهي الى منزل أمته بنت علي موسى  
ويبلغ مقاس المنزل مائة وسبعين ذراعاً  
وهذا البيع بناء طلب عثمان افندي هاشم